المشهد

قالت العرب

ويجعل حاضرى غدها أعزّ عليّ من روحى / وأنسى بعد حين فى لقاء العين
بالعين بأنّا مرة كنّا وراء الباب إثنين / كلامك كان أغنية و كنت أحاول الإنشاد و
لكن الشقاء أحاط بالشفة الربيعيّة

العدد 331 - السنة الثانية عشرة-الأحد 10 سبتمبر 2023م - 25 صفر 1445هـ

سر عدم السعادة تكشفه القدرة الشرائية لجنيهات الماضى القليلة وآلاف الحاضر!

مرتبات المصريين .. طريق الآلام منذ الخمسينات حتى الآن

"المواطن فى الخمسينات كان بيقبض جنيهات وكان سعيد جدا بيها .. دلوقتى بيقبض آلاف الجنيهات ومش سعيد" هذا ما أعلنه الرئيس عبدالفتاح السيسى رئيس الجمهورية، الثلاثاء الماضي، خلال المؤتمر العالمى للسكان والصحة والتنمية ٢٠٢٣، وأضاف: «الناس خرجت فى ٢٠١١ علشان حست إن الدولة لا تستطيع تقديم المطلوب لهم.. محدش أخد باله إن الدولة مقدرتش تقدم المطلوب مش علشان مش عاوزة تديهم لكن قدراتها مكنتش تقدر تلبى طلباتهم»، موضحا أن تغيير الوضع يتحقق من خلال عمل الجميع سواء مواطنين أو حكومة أو قيادة، بوعى وفهم لتنظيم قدرة الدولة وفقا لعدد سكانها، متابعا: "التغيير مش زى ما حصل فى ٢٠١١، إننا نعمل ثورة ويترتب عليها إن الدولة اللى بتئن أساسا تخسر ٤٠٠ مليار دولار وهى فى أحوج ما يكون لكل دولار".

الحد الأدنى لأجر الخمسينيات كان يشترى 13 جراما من الذهب ومرتب خريج الجامعة بداية السبعينيات كان يشترى 10 جرامات من الذهب .. أما الحد الأدنى الآن فلا يتجاوز جراما ونصف الجرام!

فكيف تطورت مرتبات المصريين منذ ثورة ١٩٥٢ وحتى الآن.. وما هى قيمة الجنيهات القليلة التى كانوا يتقاضونها فى ذلك الحين ، ولماذا كان المواطن سعيدا بها، مقابل القيمة الحقيقية للآلاف الآن.

لتحسين جودة حياة الفقراء رفع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الحد الأدنى لأجر العامل إلى ١٨ قرشا لليوم الواحد، بما يعادل حوالى ٥ جنيهات شهريًا، ليتساوى فى ذلك الحين مع الحد الأدنى لأجور العاملين بالحكومة والقطاع العام الذى ما لبث أن ارتفع تدريجيًا إلى ٩ جنيهات شهرياً وفقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦١.

لكن الحياة كانت غير الحياة والأسعار غير الأسعار ، فإذا استندنا إلى أسعار الذهب فى ذلك الحين، سنعرف أن الجنيهات التسعة التى تمثل الحد الأدنى كانت تشترى أكثر من ١٣ جراما من الذهب عيار ٢٤ ، حيث كان جنيه الذهب (يزن ٨ جرامات) = ٥١٨ قرشا ، ودرهم الذهب عيار ٢٤ (الدرهم يزن جرامين وثلثى جرام) يباع بـ ١٦٨ قرشا ، وحتى أجر العامل الزراعى غداة الثورة قبل زيادته كان قادرا على شراء جنيه من الذهب (بحساب شهرى لحد أدنى قدره ١٨ قرشا فى اليوم الواحد)، ووفقًا لدراسة أعدها الخبير الاقتصادى الدكتور أحمد السيد النجار عن المرتبات فى مصر منذ ثورة ١٩٥٢، فالحد الأدنى للأجر (١٨ قرشا فى اليوم) كانت تشترى نحو ١,٥ كيلوجرام من اللحم فى الريف ونحو ١,٢ كيلوجرام من اللحم فى المدن، وبفرض أن العامل يعمل ٢٥ يوما فى الشهر، فإن الأجر الشهرى الحقيقى للعامل فى عام ١٩٥٢ يعادل فى المتوسط، نحو ٣٤ كيلوجرام من اللحم أى نحو ١٢,٠٠٠ جنيها من جنيهات الوقت الراهن إذا قيس بسلعة واحدة على سبيل التجريد.

وحتى إذا عدنا إلى عام ١٩٢٥، خلال عهد الملك فؤاد الاول وقبل قيام الثورة بأكثر من ربع قرن ، نجد أن الحد الأدنى لرواتب الموظفين (٣ جنيهات مصرية فى ذلك الحين) كان يشترى ١٢ جراما من الذهب، حيث لم يزد سعر جرام الذهب عيار ٢١ عن ٢٥ قرشا، فى حين كانت رواتب خريجى المدارس فور تخرجهم و تعيينهم فى الوظائف المختلفة تبدأ من ٤ جنيهات مصرية (بما يشترى ١٦ جراما من الذهب عيار ٢١).

عبدالناصر اهتم فوق ذلك بدعم السلع الأساسية، فزادت سلة السلع التى يتضمنها التموين، وفى خضم الحروب تحمل المصريون السياسات التقشفية، ووقفوا فى صفها لفترات معينة، وربما كان أحد الأسباب الشعبية الطاغية التى حظى بها الرئيس الذى هتف المصريون باسمه، لكنهم ما لبثوا أن عارضوها مع رئيس آخر هو أنور السادات عبر الاحتجاجات العنيفة، بعدما سعى إلى خفض الدعم والنزول بسقف آمال المواطنين، فقد تسلم خليفة عبدالناصر الدولة فى حالة حرب مع إسرائيل، ثم غير التوجه المالى للدولة من الاشتراكية إلى الرأسمالية والاقتصاد الحر، وانتهج سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وأدى تطبيق هذه السياسة إلى وقوع اضطرابات كثيرة فى البلاد بعد ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات البطالة.

فى عهد الرئيس أنور السادات ، وصل مرتب خريج الجامعة لدى بداية عمله فى الجهاز الحكومي، إلى نحو ١٧ جنيها شهريا فى بداية سبعينات القرن الماضي، وكان هذا المبلغ يشترى ٦٨ كيلو جراما من اللحم فى الريف (تساوى ٢٣ ألف جنيه حاليا)، أو نحو ٥٠ كيلوجراما فى الحضر، وكان يشترى نحو ١٠ جرامات من الذهب قيمتها الحالية تتجاوز ٢٤ ألف جنيه. فقد بلغت أسعار الذهب يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ مبلغ ١٨١ قرشًا لعيار ٢١، وانخفض فى ١٩ أكتوبر، مع توالى الانتصارات فى المعركة، إلى ١٧٦ قرشا لعيار ٢١، و١٥١ قرشًا لعيار ١٨.

وعام ١٩٧١ صدر قانون يحدد الحد الأدنى لأجور العاملين فى الحكومة والقطاع العام على التوالى بـ٩ جنيهات شهريا، وتم رفع ذلك المبلغ إلى ١٢ جنيها عام ١٩٧٤.

وتم تحديد الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص عام ١٩٧٤ بـ٤٠ قرشا فى اليوم إذا كان العامل لا يقل عن ١٨ عاما، وإذا كان سنه أقل من ١٨ فلا يجوز أن يقل أجره عن ٣٠ قرشا يوميا.

وارتفع الحد الأدنى للأجر الأساسى (الاسمي) للعامل إلى ١٦ جنيهاً بموجب القانونين ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ (دون إضافة ما فى حكم الأجر من حوافز وعمولات وبدلات ومكافآت وأرباح)، وبحسب دراسة الدكتور أحمد السيد النجار فإن هذا المبلغ نهاية السبعينيات كان يشترى نحو ١٨ كيلو جرامًا من اللحم، بحوالى ٨٠ قرشًا للكيلو، أو حوالى ٣٢٠ كيلو جرامًا من الأرز، بـ٥ قروش للكيلو، وشملت السلع التموينية بعض المواد الجديدة، مثل كوبون الكيروسين، وصابونة بيضاء لغسيل الملابس وزنها ٤٠٠ جرامًا مقابل قرش واحد، كما وصل راتب خريج الجامعة الشامل فى بداية اشتغاله بالجهاز الحكومى إلى أكثر من ٢٨ جنيهًا فى أواخر عصر السادات، فكان يشترى ٣٥ كيلو جرامًا من اللحم، أو ٥٦٠ كيلو جرامًا من الأرز.

تدهور فى عصر مبارك

تولى الرئيس حسنى مبارك الحكم نهاية عام ١٩٨١ ، زادت فيها أسعار المواد الغذائية زيادة مطردة، وامتنعت حكومات مبارك طوال فترة حكمه التى استمرت نحو ٣٠ عاماعن إقرار حد أدنى للأجور.

كان العامل البسيط فى أواخر عصر مبارك غير قادر على الوفاء بمتطلبات أسرته الأساسية، فقد وصل الحد الأدنى غير الرسمى لأجور العاملين عام ٢٠٠٧، إلى ٢٠٠ جنيه شهريًا، وهو لا يكفى لشراء ٤ كيلو من اللحم، أو نحو ٦٥ كيلو من الأرز، ولا تشترى أكثر من ٥٪ مما كان من الممكن أن يشتريه الحد الأدنى لراتب خريج الجامعة عام ١٩٧٨ من الذهب.

وتشير دراسة أخرى عن سعر الذهب على مدى عقود إلى ارتفاع مستوى سعر الذهب (عيار ٢١) من ١٢ جنيهاً عام ١٩٨٥ إلى نحو ٣٠,٥ جنيه عام ١٩٨٩، لينخفض إلى ٢٧ جنيها سنة ١٩٩٠ ويعاود الارتفاع إلى ٣١,٣٠ جنيها عام ١٩٩١ ويظل يدور فى نفس المتوسط ارتفاعا وانخفاضا حتى يصل ٤٠ جنيهًا عام ٢٠٠٢ و ٦٠ جنيها عام ٢٠٠٣ ويبلغ ٧١,٨٠ جنيه عام ٢٠٠٥ و ١٠٤,٥جنيه عام ٢٠٠٦ و ١١٠,٦٦ جنيه عام ٢٠٠٧ ثم ١٩١,٨٠ جنيه عام ٢٠١٠ و ٢٢٢,٣٣ جنيه عام ٢٠١١.

تعرض الدخل الحقيقى لخريجى الجامعة العاملين فى الجهاز الحكومى إلى الانهيار فى عصر مبارك، ودفع بغالبية الخريجين إلى هوة الفقر إذا لم تكن لهم مصادر أخرى للدخل ، أو لم يسافروا للعمل فى الخارج لفترات فى حياتهم بعد قبول شروط عمل مجحفة.

وفى عام ٢٠٠٨ كانت أول زيادة الحد الأدنى للأجور فى مصر، تعديلاً للقانون الذى كان معمول به منذ عام ١٩٨١ الذى حدد الحد الأدنى للأجور ٢٥ جنيه شهريًا، وارتفعت وقتها لتصل إلى ١١٢ جنيه. وفى عام ٢٠١٠، حسم المجلس القومى للأجور الذى تأسس عام ٢٠٠٣، قراره بزيادة الحد الأدنى للأجور من ١١٢ جنيهًا إلى ٤٠٠ جنيه لجميع العاملين فى مصر، ووافق على القرار مجلس الوزراء وممثلى منظمات أصحاب الأعمال، ورفضه وقتها ممثلو العمال فى مجلس الشعب حيث طالب اتحاد العمال بـ٨٠٠ جنيه. وكان القرار وقتها بعد دعوى قضائية رفعها المحامى الحقوقى خالد على فى القضاء الإدارى بمجلس الدولة وطالب الحكومة بتحديد مبلغ ١٢٠٠ كحد أدنى للأجور. ساعتها أكد الدكتور صفوت النحاس الرئيس الأسبق للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وعضو المجلس القومى للأجور، أن الحد الأدنى المناسب هو يجب أن يتراوح ما بين ٤٥٠ إلى ٥٠٠ جنيه، وهو مبلغ كاف جدا لشخص يبدأ العمل لأول مرة، ولم يسبق له تدريب وحاصل على أدنى مستويات التعليم، حتى يكون ذلك محفزًا للاقتصاد على النمو.

وأظهرت دراسة حالة عدد من الموظفين وتطور القدرة الشرائية لرواتبهم أن القدرات الشرائية لرواتبهم تنهار رغم زيادتها الإسمية. فلو تم تعيين أحد خريجى الجامعة فى إحدى الوزارات عام ١٩٧٧ براتب شامل بلغ ٢٨ جنيها، كانت تشترى نحو ٣٥ كيلوجرام من اللحم فى ذلك العام، ثم حصل هذا الموظف على تقارير امتياز بلا انقطاع، وأصبح مديرا عاما، ثم مدير إدارة وأصبح راتبه الشامل نحو ٩٠٠ جنيه فى عام ٢٠١٠، أصبحت تشترى نحو ١٨ كيلوجرام من اللحم، أى أن راتبه الحقيقى بعد ثلاثين عاما من العمل والكد ، قد انهار وأصبح قرابة نصف راتبه الحقيقى عند بداية تعيينه، وهو أمر شديد العبثيه.

الهوة الحالية

فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير عاد الحديث مرة أخرى عن زيادة الحد الأدنى للأجور، وأعلن بالفعل عن رفع الحد الأدنى للأجور فى يناير ٢٠١٢، ليصل إلى ٧٠٠ جنيها، بخلاف البدلات والحوافز والإضافي، ويحصل عليه موظف الدرجة الثالثة التخصصية والمثبتين بعقود دائمة.

وبعدما تقلد الرئيس عبدالفتاح السيسى زمام الحكم بعد احتجاجات شعبية أطاحت بالرئيس الإخوانى الراحل محمد مرسى فى يونيو ٢٠١٣، أقرت الحكومة حدا أدنى للأجور بـ١٢٠٠ جنيه، بدأ سريانه فى يناير ٢٠١٤، فى الوقت الذى شهدت مصر فيه ارتفاعًا كبيرًا فى أسعار المواد الأساسية للمواطنين، حيث تراوح سعر كيلو اللحم وقتها بين ٨٠ و٨٥ جنيهًا، و ٤ جنيهات للأرز، وزيادات فى أسعار السجائر، فيما كان سعر جرام الذهب ارتفع لمستويات ٢٧٠ جنيها أى أن الحد الأدنى وقتها، أصبح لايشترى ٤ جرامات ونصف من الذهب.

وفى ٢٠١٩ أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسى خلال كلمته باحتفالية تكريم المرأة المصرية والأم المثالية، الذى يقيمه المجلس القومى للمرأة لتكريم المرأة المصرية والأم المثالية، عن عدد من القرارات والإجراءات التى تخص الأجور وأصحاب المعاشات.

وقرر الرئيس رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٠٠٠ بدءًا من ٣٠ يونيو ٢٠١٩ ؛ من أجل تخفيف الإجراءات التى اتخذتها الدولة خلال الفترات الماضية على المواطنين. فضلا عن رفع الحد الأدنى للأجور، أعلن السيسى علاوة استثنائية لجميع العاملين بالدولة بمبلغ مقطوع قدره ١٥٠ جنيهًا للعمل على مواجهة آثار التضخم على مستويات الأجور. وتقرر تحريك الحد الأدنى لكل الدرجات الوظيفية بالدولة، وتصبح تكون ٢٠٠٠ للدرجة السادسة، و٧٠٠٠ للدرجة الممتازة، بدلا من ٤٦٠٠، فضلاً عن حركة ترقيات للعاملين بالدولة لكل من استوفى المدة اللازمة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

بعد ذلك تم رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٧٠٠ جنيه، وفى يونيو ٢٠٢٣ أصدرت وزارة العمل، كتابا دوريا للمديريات التابعة لها فى جميع المحافظات، بشأن متابعة تنفيذ قرار المجلس القومى للأجور، برفع الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص من ٢٧٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه، وذلك اعتباراً من الأول من يوليو ٢٠٢٣، محسوباً على أساس الأجر المنصوص عليه فى البند (ج) من المادة (١) من قانون العمل. وكانت الحكومة قررت زيادة الحد الأدنى لأجور العاملين فى الدولة إلى ٣٥٠٠ جنيه شهريا اعتبارا من أول أبريل ٢٠٢٣ فى اليوم الذى كان سعر الذهب فيه قد سجل مستويات ٢٢٢٠ جنيها للجرام من عيار ٢١ وسعر الدولار الرسمى فى البنوك ٣٠,٧٥ جنيها. أى أن الحد الأدنى لأجور العاملين فى الدولة لا يتجاوز ١١٤ دولارا ويساوى جراما ونصف جرام من الذهب!

وخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام تحرير سوق الصرف وتعويم الجنيه المصرى مقابل الدولار فى ٢٠١٦، ارتفع سعر جرام الذهب عيار ٢١ من ٢٨ جنيها إلى نحو ٥٠٠ جنيها، ما يعنى تضاعف الأسعار بنحو ٤١,٦ مرة خلال هذه الفترة. ثم ارتفع فى ٢٠١٧ لنحو ٦٣٤,٤٠ جنيه. وفى سنه ٢٠٢٠ إلى ٨٦٨ جنيها. ووصل فى نهاية عام ٢٠٢٢ إلى ١٦٣٨ جنيهًا ثم قفز بعدها لمستويات ٢٣٥٠ جنيها للجرام عيار ٢١ فى منتصف العام الجاري.

وتوضح مؤشرات وردت فى إحصاءات أجرتها جهات عالمية أن مصر تستحوذ على أدنى رواتب الموظفين بتراجعها من ٢١٩ دولارا فى ٢٠٢١ إلى ١٤٥ دولارا عام ٢٠٢٢

وتتراوح الرواتب فى مصر بين ٢,٣٣٠ جنيه (الحد الأدنى ليس طبقا لما ينص عليه القانون بل حسب إستبيان شارك فيه الآلاف من الموظفين) إلى ٤١,١٠٠ جنيه (الحد الأعلى). وتوضح الاحصاءات أن المتوسط العام للرواتب هو ٧,٨٧٠ جنيها وأن ٢٥٪ من الموظفين فى مصر يكسبون أقل من ٥,٦٨٠ جنيه ف ٦٥٪ من المرتبات فى سوق العمل هى ما بين ٥,٢١٠ جنيه و ١٣,٤٠٠ جنيه. و٢٠٪ من الأجور أقل من ٥,٢١٠ جنيه. بينما عشرة بالمئة من الأجور تقع ما بين ١٣,٤٠٠ جنيه و ١٧,١٠٠ جنيه. وهناك ٥٪ فقط من الموظفين يحصلون على أكثر من ١٧,١٠٠ جنيه.

أثر ثورة يناير

وردا على تعليق الأزمة الاقتصادية على شماعة ثورة يناير، يوضح تقرير صادر عن صندوق النقد الدولى فى يونيو الماضي، عن حجم الخسائر الاقتصادية التى لحقت بمصر فى أعقاب الثورة أن حجم خسائر الاقتصاد المصرى المتراكمة خلال العقد التالى لثورة ٢٠١١ حوالى ١٠٪ فقط مقارنة بما كان من المتوقع تحقيقه فى حال عدم وقوع أحداث سياسية جسيمة واستمرار الأوضاع كما هى عليه.

واحتسب الصندوق، "أثر الربيع العربى على اقتصاد مصر، اعتمادًا على منهجية مُستحدثة خصيصًا لتقييم الآثار المماثلة، من خلال مقارنة الاقتصادات المتأثرة بصدمات مفاجئة مع عدة اقتصادات أخرى مشابهة لم تتأثر بتلك الصدمات". وخلصت تقديرات صندوق النقد إلى أن الاقتصاد المصرى كان سينمو فى حالة عدم قيام الثورة من ٩,٢٨ نقطة على مقياس الصندوق، فى ٢٠١٠ ليصل إلى ٩,٣٨ نقطة تقريبًا بحلول ٢٠٢٠. لكن ما حدث أدى إلى تباطؤ نموه ليصل إلى ٩,٢٨ نقطة تقريبًا، أى بفارق ٠,١ نقطة فقط.

تقرير – هيباتيا موسى

عاصفة بوح

عودة المؤامرة

وفاء الشيشيني

يلعبونها مرة أخرى كأننا أطفال رضع، لم نتعلم شيئا من التجربة الماضية وينسون أن الإنسان يحتفظ فى ذاكرته بكل التجارب السابقة وخصوصا المؤلمة منها، يتعلم منها ويتأهب لمواجهتها بأسلوب مختلف حتى لا يقع فى نفس الأخطاء مرة أخرى.

نعم أتكلم عن الكورونا التى تم فضحها فى المحاكم الدولية وعلى السوشال ميديا، وباعترافات الأطباء الذين مازالوا يملكون بقايا ضمير، حاولت الجهات الرسمية اغتياله بكل الطرق الممكنة وغير الممكنة فى أحوال أخرى.

لم تعد الحقيقة مخفية كما كانوا يتمنون.. ظهرت رغم كل المحاولات لطمسها، فهاهم الأطباء يعترفون أن اللقاحات أضرت أكثر مما نفعت، وأن عدد الموتى غير متلقيى اللقاح كانوا أقل بكثير ممن تناولوه، وإن تبعات اللقاح كانت خطيرة جدا ومنها الجلطات الرئوية التى تهاجم بعد مرور شهر أو شهرين من الشفاء المزعوم والتى أدت إلى وفاة الكثيرين، والتى حدت بالأطباء إلى كتابة أدوية للسيولة لمدة ٦ أشهر. أما الأعراض المرضية طويلة المدى فانتشرت بشدة، مما جعل الناس يتساءلون فى عز الأزمة عن جدوى تلك اللقاحات، ولكنهم للاسف فرضت عليهم فرضا للأسباب السابقة.

ولنعد إلى الوراء بالذاكرة.. وكيف بدأ الموضوع وكيف تحكموا فى العالم وأغلقوا عليه الأبواب وجعلوا التحرك بإذن وبحدود.. وحرمت العائلات من رؤية بعضها بعضا ومات الكثيرون منا فى عزلة بين الأغراب فى العزل الطبى وحرم الأحفاد من رؤية أجدادهم بمزاعم الخوف عليهم من العدوى فى تلك السن المتقدمة.. وباتت الحياة كئيبة، وتلهفنا جميعا لانتهاء الكابوس، فطبقنا أوامرهم بالحرف، سمعنا الكلام وتحولنا إلى عبيد لأوامرهم.

ويقال أن تلك التجربة كانت ممارسة حية للناس إياهم لكيفية التحكم مستقبلا فى البشرية من أجل حفنة من الأوغاد يطبقون سياسات شيطانية لتحقيق أهداف لا تخطر على بال بشر، مرة أعلنوا بعض مايخفونه منها بصراحة، وهو الوصول للمليار الذهبى .. أى إبادة الملايين حتى يتبقى المحظوظون وخدمهم وليذهب الباقون إلى الجحيم!!

فى جلسة تحقيق نشرت على مواقع التواصل الاجتماعى سألت القاضية مسؤولة فى موقع تويتر: هل أنت طبيبة ممارسة ومتخرجة من كلية الطب؟ أجابت بالنفى. قالت: من أين جاءت لك الجرأة أن تحذفى تويتات أطباء متخرجين من أشهر كليات الطب يحذرون فيها الناس من مغبة اللقاحات وآثارها المدمرة أو معلنين عن طرق علاج مختلفة عن الشركات العالمية التى تتحكم فيما ناخذه من علاج؟ قالت: تلك أوامر الحكومة!

كذلك بالنسبة لمسؤولة بشركة فايزر عندما تم التحقيق معها حول إلزامية اللقاحات قالت: لم نغصب أحدا.. كان اختياريا، فاجابتها المحققةZ بغضب: لا لم يكن، لقد هددتم من لم يتلق اللقاح بطرده من العمل وبالمنع من السفر أو حتى التنقل بين الأحياء السكنية والتجارية، فإذا لم يكن هذا إجبارا، ماذا يكون؟ وهنا انفجرت مسؤولة شركة فايزر وقالت مرة أخرى: كنا ننفذ أوامر الحكومة والجهات الرسمية فى الدولة، حققوا معها وليس معنا!

وانتشرت الاتهامات عن مكاسب شركات الأدوية الهائلة ومستلزماتها، وكيفية السيطرة على كل صوت يهاجم اللقاح ويجد طريقة للشفاء غير المتفق عليها من شركات الأدوية، وكما لاحظ الناس أنه لم يمت أى مسؤول بالمرض، وقيل وقتها أنهم يملكون اللقاح المضاد له وأن العملية كلها عبارة عن مؤامرة بدأت بتسريب الفيروس عمدا من المعامل سواء فى الصين أو أى مكان آخر.. وأن الخطة هى تقليل أعداد السكان تحت شعار أن الموارد أقل من عدد السكان ولم يفكروا بطريقة لزيادة موارد الطعام بالتكنولوجيا الحديثة والأبحاث العلمية فى زراعة الصحارى الكبرى مثلا، إنما اختاروا اغتيال الإنسانية بدم بارد!

حمدا لله على السوشيال ميديا والانترنت الذى جعل تلك الأصوات تصل إلينا وتكشف المستور وتحذر من مدى المؤامرة التى تحاك ضد الضعاف منا وبدأت المعلومات تتوالى عن الضوئيين وهم مجموعة سرية قديمة الأزل تتحكم فى مستقبل البشرية، كما أن عدة أسر مثل روكفلر وغيرهم هم من يتحكمون فى شركات الطعام والبنوك وشركات التعمير وغيرها، بحيث يسيطرون أو يشاركون الحكام لتحقيق أغراضهم الغريبة المجرمة على المدى الطويل.

الفيديوهات الحية تحذرنا مما يحاك ضدنا، وأنصح الجميع بمتابعتهم، فالعلم نور.. وخذوا ماشئتم من معلومات وغربلوها وحللوها لعلكم تصلون إلى أبعاد المؤامرة التى يصدقها الكثيرون منا، لربما استطعنا مواجهتهم فى المؤامرة القادمة.. كورونا وأخواتها!